



خمسة سنوات على تدخل تركيا في سورية

عبد الوهاب عاصي - باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

تقرير تحليلي

آب/ أغسطس 2021

جسور للدراسات
JUSOOR FOR STUDIES





مؤسسة مستقلة متخصصة في إدارة المعلومات وإعداد الدراسات والأبحاث المتعلقة بالشأن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والقانوني في منطقة الشرق الأوسط والشأن السوري بشكل خاص، لمد جسور نحو المسؤولين وصناع القرار في كافة تخصصات الدولة وقطاعات التنمية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المتوازنة المتعلقة بقضايا المنطقة من خلال تزويدهم بالمعطيات والتقارير المهنية الواقعية الدقيقة.

تمهيد

يُصادف 24 آب/ أغسطس 2021، تاريخ إطلاق عملية درع الفرات شمال حلب قبل 5 سنوات، والتي كانت أوّل تدخّل عسكري لتركيا في سورية، واستهدفت تنظيم "داعش" ووحدات الحماية الكردية. أسّست تركيا بموجب عملية درع الفرات منطقة آمنة شمال سورية بمساحة تقارب 2000 كم مرّج، قبل أن تصبح هذه المساحة قرابة 16 ألف كم مرّج، بعدما تشجّعت على شنّ عمليات مماثلة وهي "غصن الزيتون" في 20 نيسان/ إبريل 2018 في عفرين ضد وحدات الحماية الكردية، و"نبع السلام" في 8 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2019 شرق الفرات ضد وحدات الحماية الكردية أيضاً، و"درع الربيع" في 27 شباط/ فبراير 2020 في إدلب ضد قوّات النظام السوري.

كان الجيش التركي يمتلك المسوّغات القانونية للتدخل العسكري في سورية حتى قبل عملية درع الفرات؛ أي منذ 2 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2014؛ حينما وافق البرلمان على طلب الحكومة بالسماح بتدخل القوّات المسلّحة ضد الإرهاب المتمثّل بتنظيم داعش وحزب العمال الكردستاني في سورية والعراق. بناءً عليه، شنّ سلاح الجو أوّل غارة في 24 تموز/ يوليو 2015. ومنذ ذلك الحين يقوم البرلمان بتمديد التفويض كل عام.

اتّسمت عملية درع الفرات وكل العمليات اللاحقة التي نفّذتها تركيا في سورية بأنها كانت دقيقة وخطّفة. ولتسهيل حركة القوّات الميدانية وتقليل التكلفة ومنع التصادم جويّاً وبريّاً كانت تركيا حريصة على تفعيل قنوات التنسيق العسكرية والاستخباراتية والدبلوماسية مع الولايات المتحدة وروسيا وإيران.



البرلمان التركي يوافق على السماح بتدخل عسكري في سوريا - DW

أهمية التدخّل في حسابات الربح والخسارة

أولاً:

كان -وما زال- الإطار العامّ لتدخل ووجود تركيا عسكرياً في سورية متمثلاً في حماية مخاوف وضمان مصالح الأمن القومي للبلاد. بعد خمس سنوات من التدخّل تبدو أهمية التدخل مقترنة أكثر بحسابات الربح والخسارة.

مكافحة الإرهاب

01

تمكّنت تركيا من تقويض أنشطة حزب العمال الكردستاني؛ عبّر الاستهداف المستمر لقياداته ومراكز عملياته، وتقليص مساحة سيطرته. لكن هذا التدخّل على أهميته لم يؤدّ بعد إلى تفكيك ذراعه السوري المتمثّل بحزب الاتحاد الديمقراطي وأجهزته، وقد لا يكفي لمنع تشكيل "ممر إرهابي" على طول الشريط الحدودي ما لم يتمّ شنّ عملية عسكرية تفتح طريقاً بين تل أبيب وجرابلس على أقل تقدير.

في الواقع، قد لا تكفي أو لا تُساهم **مذكرة سوتشي (2019)** التي تم توقيعها بين تركيا وروسيا لإنشاء منطقة آمنة شرق الفرات في إبعاد خطر حزب العمال الكردستاني وفرعه السوري عن الشريط الحدودي.

إنّ عدم قدرة تركيا على إقامة منطقة آمنة متصلة على طول الشريط الحدودي، تقتضي الإبقاء على وجودها العسكري في سورية لضمان عدم عودة أنشطة حزب العمال الكردستاني وفرعه السوري، إلّا أنّ ذلك مرتبط أيضاً بحسابات محلية. على سبيل المثال، إنّ دخول بعض أحزاب المعارضة التركية -غير الموافقة على التدخّل خارج الحدود مثل **حزب الشعب الجمهوري** وحزب الجيد- بتحالف في البرلمان دون الوصول إلى الرئاسة على مستوى الانتخابات التشريعية؛ قد يُعطل آلية اتخاذ القرار بما يتعلّق باستمرار تدخّل القوات المسلّحة خارج الحدود بما في ذلك سورية.



الجيش التركي يتصدى لـ "مسلحي حزب العمال الكردستاني"

وكذلك، في حال عدم استمرار تحالف الشعب Cumhuriyet İttifakı بين حزب العدالة والتنمية والحركة القومية التركية، فإن ذلك قد يؤثر أيضاً على آلية اتخاذ القرار؛ من ناحية الحصول على نتيجة الأكثرية في البرلمان، وبالتالي التأثير على قرار تدخل القوات المسلحة خارج الحدود بما في ذلك سورية.

كما قد يؤدي استمرار الأزمة الاقتصادية في تركيا بمزيد من استياء المواطنين حيال جدوى العمليات خارج الحدود تحت تأثير دعاية المعارضة، مما يدعو الرئيس رجب طيب أردوغان لإعلان تخفيض عدد القوات العاملة في إدلب وتخفيض الإنفاق العسكري، على أمل أن يؤدي هذا القرار لتحسين حظوظ وفرص حزب العدالة والتنمية وتحالف الشعب في انتخابات عام 2023.

أمن الحدود

02

ساهم تدخل تركيا في سورية، تبعاً، في الحد من المخاطر التي هددت المناطق الحدودية سواءً بما يخص تقليص حجم تدفق اللاجئين إلى أدنى درجة بعد موجة الهجرة الكبيرة التي امتدت بين عامي 2012 و2015، أو تقويض عمليات التهريب أو مراقبة ومكافحة تسلسل التنظيمات والمليشيات الإرهابية والراديكالية.

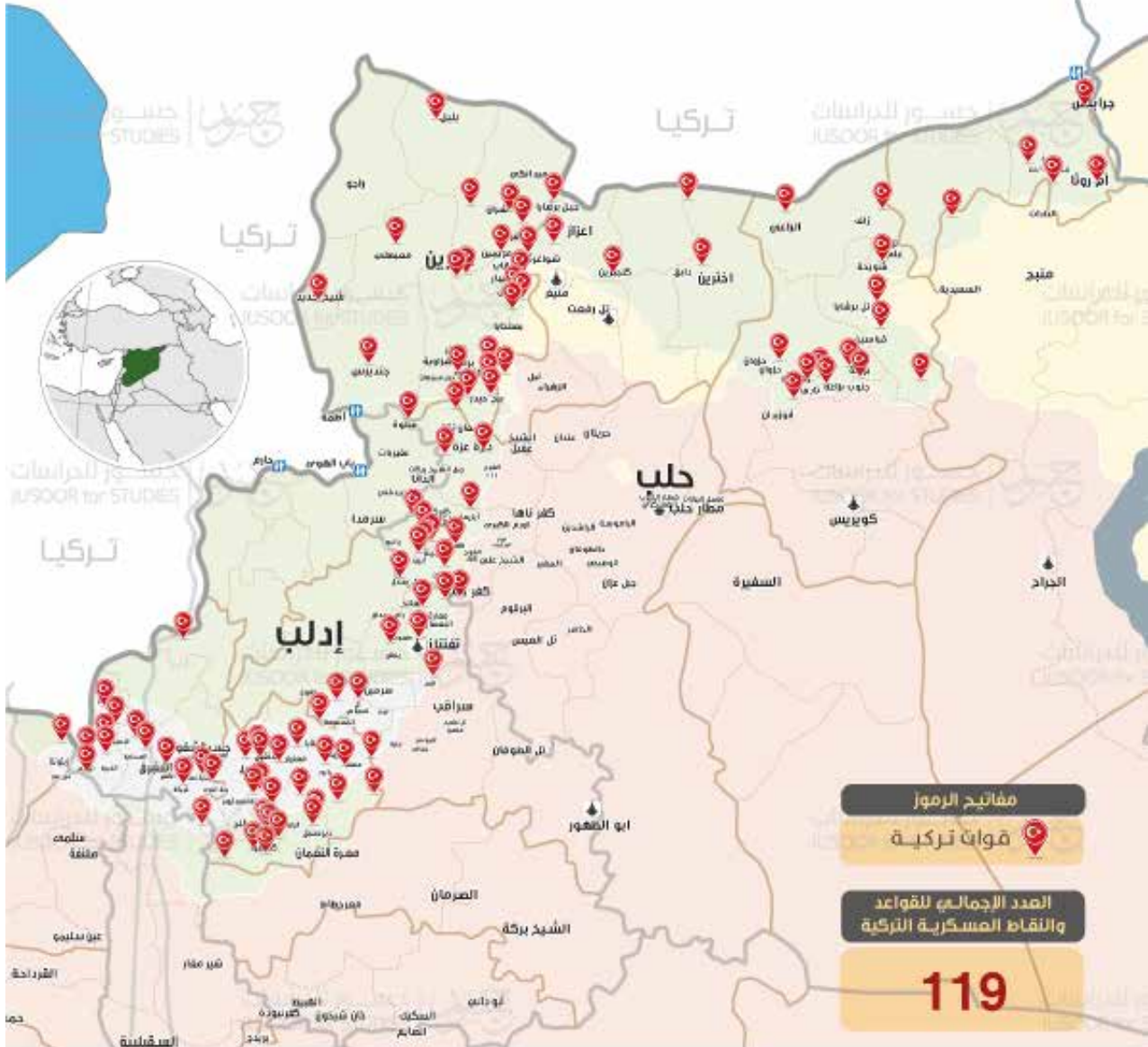
إلا أن الحد من تدفق اللاجئين بشكل كامل يحتاج إلى فرض وقف دائم لإطلاق النار لا سيما مناطق عمليات درع الفرات وغصن الزيتون ودرع الربيع، لأنها مهددة على نحو مستمر بسيناريو الاجتياح البري من قبل قوات النظام السوري؛ لا سيما إدلب.¹

في الواقع، ترتبط قدرة تركيا على ضمان أمن الحدود بفارق القوة العسكرية في سورية مقارنة مع روسيا. ومع أن تركيا باتت تمتلك ما يقارب 120 موقعاً، وزادت من حضورها في المناطق المعرّضة لتهديد العمليات القتالية مثل إدلب، إلا أن عدم تطوير إطار أو استراتيجية للردع قد يؤثر على مستقبل قواتها؛ مثلما حصل بانسحاب 16 موقعاً عسكرياً من منطقة خفض التصعيد.

في عام 2020 استخدمت تركيا بشكل غير مسبوق الطائرات الحربية المسيّرة التي ساهمت في إيقاف العملية العسكرية التي شنها النظام السوري بدعم من إيران وروسيا، إلا أن هذه الأخيرة بدأت بدورها ومنذ ذلك الحين باستخدام أسلحة دقيقة أيضاً للتأكيد على فارق القوة والوجود الاعتباري، مثل قذائف كراسنوبل الليزرية.

مع أن تدخل تركيا في سورية ساهم في الحيلولة دون سيطرة قوات النظام على العديد من المناطق مثل جبل الزاوية جنوب إدلب ومناطق شمال حلب أو على أقل تقدير تأخير استحواده على عددٍ منها، لكن غياب استراتيجية للردع يعني استمرار الخطر على بعض المناطق بما يهدد مصيرها وحتى مصالح تركيا الأمنية.

خريطة القواعد والنقاط العسكرية التركية في سورية



القواعد والنقاط العسكرية التركية حسب النوع



توزيع القواعد والنقاط العسكرية التركية حسب المحافظة



ساهم تدخل تركيا في سورية بتحقيق استقرار نسبي في مناطق العمليات العسكرية، لكن معدّل الاستقرار تراجع بشكل كبير، تبعاً، نتيجة موجات النزوح الكبيرة وعدم القدرة على إنهاء أو تقليص حجم مظاهر الفوضى الأمنية، فعدا عن أنّ ذلك سيشكل المزيد من الضغط على أمن الحدود فإنّه قد يؤدي إلى تنامي استياء السكّان المحليين والنازحين من سياسات تركيا؛ ليتم تحميلها المسؤولية بشكل مباشر.

وتتطلب معالجة بيئة عدم الاستقرار بالضرورة انخراط تركيا في ضبط المشهد الأمني والفصائلي في ريف حلب، ودور أكثر فاعلية في العملية السياسية والمباحثات الثنائية مع روسيا، بما يضمن تقليل آثار الفوضى الأمنية في منطقة إدلب. وسيساعد مثل هذا الانخراط الفاعل في توفير بيئة عمل ينشغل فيها السكّان عن الاهتمام أو الالتفات إلى التباطؤ أو التعطيل في عمل المؤسسات أو غياب الحل المُستدام.

في الواقع، إنّ الاستقرار النسبي الذي حقّقته تركيا من خلال تدخلها في سورية مرتبط أيضاً بالقدرة العالية على محاربة التنظيمات الإرهابية وأنشطتها الأمنية، سواءً من ناحية تقليص حجم سيطرتها أو المساهمة في استهداف قادتها، إلا أنّ عدم معالجة بيئة عدم الاستقرار في مناطق وجودها قد يوفّر فرصاً لعودة نشاط هذه التنظيمات دون أن يعني ذلك تعطيل قدرة تركيا على مكافحتها، إلا أن التكلفة سوف تكون أعلى.

عموماً، لم تواجه تركيا تحدياتٍ كبيرةً في التعامل مع ملف التنظيمات الجهادية في مناطق انتشار قوّاتها، إلا أنها أبدت قدرة معقولة على احتواء أنشطتها وتطويرها. وتُعتبر إدلب مثلاً مهماً في هذا الصدد من ناحية الفصل بين المعارضة المعتدلة والتنظيمات المصنّفة على قوائم الإرهاب؛ وهو شرط من قبل روسيا لاستمرار العمل المشترك.

إعادة الإعمار

03

يُمكن الاعتقاد أنّ تدخل تركيا في سورية ضمن لها حصّة في مشاريع إعادة الإعمار مستقبلاً، حيث ساهم في توفير بيئة آمنة نسبياً في انخراط العديد من الشركات التركية بمشاريع التعافي المبكر، في قطاعات الكهرباء والاتصالات والصناعة والإنشاءات وغيرها. بالمقابل، إنّ استمرار عمل الشركات التركية ونشاطها في مناطق وجودها في سورية، مرتبط بالدرجة الأولى بضمان تحقيق استقرار مُستدام. كما أنّ تقلُّص حجم مناطق انتشار فصائل المعارضة على حساب قوَّات النظام يعني التأثير اقتصادياً على الشركات التركية من ناحية تراجُّع حجم نشاطها؛ لا سيما بما يخصّ الحركة التجارية على الطرق الدولية. على سبيل المثال، أضاعت تركيا فرصة الاستفادة من وجود 9 نقاط عسكرية تابعة لها على الطريق الدولي بين دمشق وحلب M4 قبل تفكيكها. كان يُمكن لهذا الانتشار المساهمة في ضمان وصول أكبر إلى أسواق سورية والخليج العربي مستقبلاً.

توزع الشركات التركية للكهرباء في المدن والبلدات ضمن مناطق سيطرة الجيش الوطني السوري (درع الفرات - غصن الزيتون - نبع السلام)



تطوير الصناعات الدفاعية

05

ساهم وجود تركيا العسكري في سورية، باختبار وتطوير القدرات الحربية والصناعات الدفاعية ودعم مشتريات القطاع العسكري بشكل غير مسبوق لا سيما الطائرات المسيّرة وأنظمة التشويش. هذا بصرف النظر عن **التحديات** التي تواجه قطاع الصناعات الدفاعية من قيود ومعيقات سياسية واقتصادية.



المسيّرة التركية - العنقاء (BAYRAKTAR AKINCI)

ثانياً:

مستقبل الوجود العسكري التركي في سورية

يرتبط مستقبل وجود تركيا العسكري في سورية بالقدرة والاستعداد على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص سياسياً وعسكرياً وأمنياً. وبغض النظر عن السيناريو الذي سيؤول إليه مصير الوجود العسكري التركي في سورية، فإنّ تركيا لن تتوانى عن اشتراط عدم وجود أيّة قوّة عسكرية غيرها على طول الشريط الحدودي مع سورية، باستثناء المشاركة في مهامّ أمنية مثل المراقبة والاستطلاع الجوي وغير ذلك، على أن يكون هناك ضمانات لاستمرار وقف إطلاق النار وعودة اللاجئين والمشاركة في إعادة الإعمار وفي حماية الحركة التجارية الدولية.

السيناريو الأوّل – منطقة آمنة محدودة

يقوم هذا السيناريو على عدم قدرة تركيا على إنشاء منطقة آمنة تمتد على طول الشريط الحدودي والاكتفاء بتحويل مناطق عمليات "درع الربيع" و"غصن الزيتون" و"درع الربيع" و"نبع السلام" إلى مناطق آمنة سواء بالتوصّل لتهدئة مستدامة أو فرض وقف دائم لإطلاق النار بالقوّة. وليس بالضرورة أن يشمل هذا السيناريو إضافة مناطق جديدة مثل تل رفعت وعين العرب/ كوباني، إذ إنّ الحاجة إلى التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار قد تدفع إلى الموافقة على حصر الوجود العسكري أو الأمني أو الاستشاري لتركيا في المناطق التي تنتشر فيها حالياً، والذي يعني عزل منطقة عملية "نبع السلام" عن غيرها. ومع ذلك، ستكون هناك ضرورة لتطوير استراتيجية ردع وتعزيز قنوات التواصل الدبلوماسية والأمنية مع روسيا والولايات المتحدة لمنع أي تهديد عسكري محتمل. ويعكس هذا السيناريو الواقع الحالي للتواجد التركي، ولكنه ليس السيناريو المفضل بالنسبة لأنقرة، ولذا فإنها تسعى إلى تغييره، لإضافة مكاسب إضافية عليه.

السيناريو الثاني – منطقة آمنة موسّعة على الشريط الحدودي

يقوم هذا السيناريو على قدرة تركيا على إنشاء منطقة آمنة تمتد على طول الشريط الحدودي مع سورية، لكن ذلك يحتاج إلى التوصل لاتفاق مستدام مع روسيا والولايات المتحدة لتحديد مصير المناطق الواقعة شرق وغرب منطقة عملية نبع السلام. بمعنى أن تحتفظ تركيا بوجودها العسكري أو الأمني أو الاستشاري في مناطق عمليات "درع الربيع"، و"غصن الزيتون" و"درع الفرات" و"نبع السلام"، وتضمن إخلاء المناطق الأخرى في تل رفعت ومنبج عين العرب والدرباسية وعامودا والمالكية من كوادر وأسلحة حزب العمال الكردستاني وفرعه السوري سواءً بشكل عسكري أو أمني أو سياسي.

بطبيعة الحال، إذا ما أرادت تركيا السيطرة على تلك المناطق بموجب عملية عسكرية جديدة فلا بد عليها من ضمان عدم التصادم مع قوّات التحالف الدولي، وبالتالي ضرورة إخلاء هذا الأخير لمواقعه على غرار ما فعل أثناء عملية "نبع السلام" في تشرين الأوّل/أكتوبر 2019، وهذا يحتاج إلى توقيع مذكرة تفاهم كوثيقة أنقرة (2019). ويمثّل هذا السيناريو الوضع الأمثل بالنسبة لأنقرة، حيث يضمن إنهاء المشروع الكردي الذي تراه تركيا مشروعاً انفصالياً، ويضمن إنهاء أي تهديد للأمن التركي.

السيناريو الثالث – شريط آمن محدود

يقوم هذا السيناريو على اضطرار تركيا لإخلاء مواقعها في جبل الزاوية وسهل الغاب وربما مدينة الباب؛ نتيجة عملية عسكرية أو ظروف دبلوماسية وسياسية. وبالتالي حصر وجودها العسكري أو الأمني في سورية ضمن مناطق عملياتها على شكل شريط حدودي يتراوح بين 5 و15 كم كأقصى حدّ؛ أي شمال الطريق الدولي M4. ولا يشمل هذا السيناريو بالضرورة إخلاء حزب العمال الكردستاني وفرعه السوري لمواقعه وأنشطته من المناطق التي يسيطر عليها في شرق الفرات. وهذا السيناريو مُستبعد على المدى المنظور، إلا إذا حصلت مقايضة "تركية-روسية" بين جبل الزاوية وسهل الغاب من جهة وتل رفعت من جهة أخرى.

السىنارىو الرابء – شرىط آمن واسء

ىقوم هذا السىنارىو على قبول ءركيا بءصر وءوءها العسكرى أو الأمنى أو الاسءشارى فى سورىة ءمىن شرىط آمن على طول الءوءو بما ىءراوح بىن 5 و15 كم كأقصى ءء؛ أى شمال الطرىق الءولى M4. على أن ىكون إءلاء مواءعها من ءنوب طرىق "ءلب – اللاءقىة" مءابل ءمان إءراغ كامل المنطءة الواءعة شمال M4 من كوادر وسلاح ءزب العمال الكردسءانى وفرعه السورى، والاءفاق مع روسىا و/ أو الولایاء المءءة لءعل المناطق الءى ءنسءب منها ءركىا وءزب الاءءاء الءىمءراطى الكردى منزهوة السلاح وىءارة مءنىة ىءم الاءفاق علىها. وءذا السىنارىو مءسءبء على المءى المنظور.

السىنارىو الءامس – انسءاب كامل من سورىة

قء ءظءر ءركىا للانسءاب من سورىة لءمءة من الظروف العسكرىة والءبلوماسىة والمءلىة. ولكن هذا السىنارىو مءسءبء للءاىة، بءض النظر عن أى ءءىراء فى المءشهد السىاسى ءركىى، ءىء لم ءءءل ءركىا عن قبرىص الشمالىة بءض النظر عن المءكونات السىاسىة الءى ءكمء أنقرة فى هذه الفءرة.

خلاصة

شكّل تدخّل تركيا في سورية عسكرياً أنموذجاً مشجّعاً لها للتدخّل في دول أخرى مثل ليبيا وأذربيجان وحتى أفغانستان، حيث كان آنذاك تعبيراً عن تغيّر استراتيجي في السياسة الخارجية التركية.

وبعد مضي خمس سنوات على هذا التدخّل، بات واضحاً أنها تمكّنت من تثبيت تواجدها هناك، وفرض نفسها فاعلاً أساسياً لا يمكن تجاوزه في الملف السوري. إلا أن تحقيق مصالحها على المدى المتوسط والبعيد يصطدم بجملة من العوامل الداخلية والخارجية، ويتطلب توافقات دولية متعددة.

ولا يبدو أن سيناريو الانسحاب الكامل من سورية وارد على المدى المنظور، إذ يُقدم اتفاق "أضنة" أرضية قانونية للتواجد في الأراضي السورية، إلا أن ذلك لا يعني أن تركيا ستحافظ بالضرورة على المدى البعيد على شكل التواجد الحالي.

ويُحقق التواجد التركي في سورية مصالح للعديد من الأطراف، فالولايات المتحدة تجد في هذا التواجد توازناً ضرورياً مع التواجد "الروسي-الإيراني" في الطرف المقابل لدى النظام، كما أن هذا التواجد يُبقي المعارضة عملياً طرفاً فاعلاً في الحل السياسي النهائي. كما أن روسيا نفسها تستفيد من هذا التواجد، والذي يُقدم توازناً مع الطرف الإيراني، والذي لا يرغب من جهته بالوجود التركي بأي شكل، في موقف يشترك فيه مع حزب الاتحاد الديمقراطي.

ورغم مرور خمس سنوات على التواجد التركي، إلا أن العديد من الأهداف التركية المعلنة لم تتحقق، مثل إقامة منطقة آمنة على كامل الشريط الحدودي، وتوفير بيئة آمنة للمعارضة السورية لتقديم نموذج حكم محلي يُشكّل بدوره أنموذجاً مشجّعاً للسكان في مناطق الحكم الأخرى. ويعود هذا الإخفاق إلى عوامل ذاتية وموضوعية عديدة.

ويواجه الوجود التركي إشكالاتٍ مستمرةً مع الطرف الروسي، حيث ترى موسكو أن أنقرة لم تلتزم بتوافقاتها الخاصة بهذا التواجد، وخاصة فيما يتعلق بإدلب، مثل فصل المعارضة المعتدلة عن التنظيمات الجهادية في إدلب، وضمن سلاح فصائل المعارضة وغير ذلك.

كما تواجه تركيا إشكالات على المستوى المحلي، أبرزها الوضع الأمني في مناطق ريف حلب، والتي تتعرض لتفجيرات وهجمات مستمرة، ولأوضاع أمنية مضطربة نتيجة للفوضى الفصائلية في هذه المناطق.

وكخلاصة، فإنّ التدخّل التركي الذي بدأ في سورية قبل خمس سنوات لم يكن مشروعاً ذا طبيعة مؤقتة أو تكتيكية بالنسبة لصانع القرار التركي، ولا يبدو أن أنقرة ستقبل تحت أي ظرف بالتخلي عن هذا الوجود على المدى الطويل، رغم مرونتها في بعض تفاصيله، طالما تم الحفاظ على الأهداف الاستراتيجية لحضورها المباشر على الأرض السورية.



خمس سنوات على تدخل تركيا في سورية

إعداد:

عبد الوهاب عامي

باحث رئيسي في مركز جسور للدراسات

تصميم واخراج




www.jusoor.co